المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

آراء في السياسة الاقتصادية

العدد (٨) *
يونيو ٢٠٠١

مستقبل العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة

تهدف سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" إلى الإسهام في حل المشاكل الاقتصادية الملحة في مصر وذلك بتحليل أبعاد هذه المشاكل وتقديم مقترحات بشأنها. وتستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وقد اعتمد مجلس إدارة المركز مضمون هذا البحث والتوصيات الواردة به.

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية
مصطفى خليل - الرئيس الفخري
إبراهيم شحاتة - الرئيس الفخري
مظاهر حلمي - رئيس مجلس الإدارة
جلال الزرية - نائب رئيس مجلس الإدارة
محمد لطفي منصور - الأمين العام
عمر مهنا - أمين الصندوق الفخري
إبراهيم كامل
احمد الغريب
احمد بهجت
أحمد جلال
أحمد عز
أيمن لاظ
جمال مبارك
حاتم نيازي مصطفى
حازم حسن
رائد هاشم يحيى
رشيد محمد رشيد
شفيق البغدادي
عادل النبال
فاروق النبراوي
مجدي اسكندر
محمد العريان
محمد تيمور
محمد شتا
محمد شفيق جبر
محمد فريد خميس
معتز الألفي
منير عبد النور

الإدارة
أحمد جلال
المدير التنفيذي ومدير البحوث
سميحة فوزي
نائب المدير وكبير الاقتصاديين

على الرغم من قوة وعمق العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا ترقى إلى ذات المستوى، كما أنها لا تتسم بالاستقرار المنشود. وليس أدل على هذا من العجز التجاري المستمر لصالح الولايات المتحدة ومحدودية الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر، فضلا عن التضاؤل النسبي للمعونة الاقتصادية مع مرور الوقت، وهو ما يشير إلى أن الوقت قد حان كي يعيد الطرفان صياغة علاقتهما الاقتصادية. وانطلاقا من افتراض أن كلا من الدولتين تحرصان على تدعيم العلاقات السياسية بينهما من أجل إرساء سبل السلام وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، كما تحرصان على تأكيد الدور الذي تلعبه مصر على المستوى الإقليمي كنموذج للإصلاح الاقتصادي، يحاول هذا الإصدار من "آراء في السياسة الاقتصادية" المساهمة في النقاش الدائر حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا.

وبعد تقييم العلاقات الاقتصادية الحالية بين مصر والولايات المتحدة، تستعرض هذه الورقة البدائل المتاحة في المستقبل. واستنادا إلى هذا التقييم تؤيد الورقة توقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة بين مصر وأمريكا؛ كما تناقش في النهاية طبيعة الاتفاقية المنشودة والخطوات التي يتعين اتباعها في هذا الخصوص.

العلاقات الاقتصادية الحالية بين مصر والولايات المتحدة

تفصح دراسة أنماط ومستويات التجارة والاستثمار والمعونة بين الدولتين عن عدم اتساق العلاقات الاقتصادية بين هاتين الدولتين مع ما يربطهما من علاقات سياسية قوية. وفيما يلي نفصل أوجه الضعف الرئيسية في هذه العلاقة.

عجز تجاري لصالح الولايات المتحدة

في الوقت الذي اتسمت فيه الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بالثبات النسبي طوال السنوات العشر الماضية، يلاحظ أن واردات مصر من الولايات المتحدة قد تزايدت بشكل مطرد (شكل ١)، وهو ما أسفر عن عجز تجاري لصالح الولايات المتحدة يربو على ٢,٥ مليار دولار أمريكي. ورغم أن هذا العجز يبدو ضئيلا نسبيا مقارنة بحجم الاقتصاد الامريكي، إلا أنه يشكل حوالي ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لمصر. وعليه، فإنه من الضروري أن يبذل الطرفان جهودا حثيثة لتوفير فرص أكبر لنفاذ الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية مع اتخاذ الإصلاحات المناسبة لتدعيم القدرات التنافسية لتلك الصادرات.

شكل(١). الميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة، ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ (بالمليار دولار)

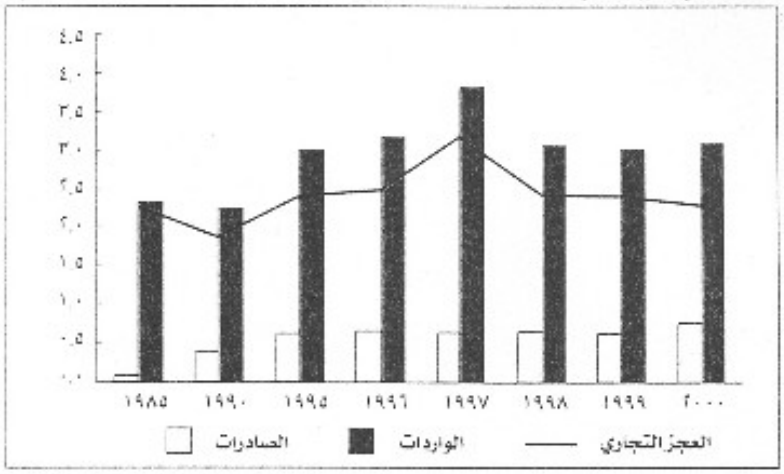

المصدر: مكتب الاحصاء الأمريكي.
www.census.gov/foreign-trade/balance/c7290.html

انخفاض معدل الاستثمارات الأمريكية في مصر

يفصح الشكل رقم (٢) عن تواضع الاستثمارات الأمريكية في مصر، حيث لم تتعد قيمتها ٢,٢ مليار دولار حتى عام ١٩٩٩، وذلك في الوقت الذي تصل فيه قيمة الاستثمارات الأمريكية في كل من البرازيل والمكسيك، على سبيل المثال: نحو ٣٨ و٣٦ مليار دولار على التوالي. وبالاضافة إلى ما تقدم، يلاحظ تركز نحو ٦٨٪ من الاستثمارات الأمريكية بمصر في قطاع البترول. وتجدر الإشارة إلى أن نجاح مصر في جذب المزيد من الاستثمارات الأمريكية، يستلزم مواصلة جهود الإصلاح الداخلي من ناحية، كما أنه يتطلب أن تقوم

شكل(٢). التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في مصر، ١٩٩٩، (بالمليون دولار)

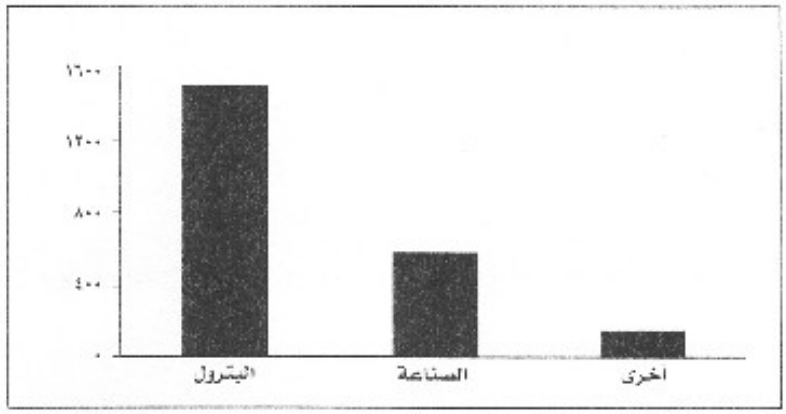

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٠، تقارير قطرية عن السياسة الاقتصادية والممارسات التجارية.

الولايات المتحدة بدور فعال في دعم تلك الجهود؛ وهو ما يطرح تساؤ
هاما حول الوسيلة المناسبة لتقديم هذا الدعم.

تناقص المعونة

احتلت مصر منذ عام ١٩٧٩ المرتبة الثانية بعد إسرائيل في قائمة الدو
المتلقية للمعونة الأمريكية، حيث بلغ إجمالي المعونة الأمريكية لمصر ٤,٥
مليار دولار بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠١، اتخذ نحو ٣٥,٤ مليار دولار منها شك
مساعدات عسكرية بينما تم تخصيص ما يقرب من ١٩,١ مليار دولا
للمساعدات الاقتصادية. وفي حين بلغ متوسط المساعدات الاقتصادي
نحو ٨١٥ مليون دولار سنويا خلال العشرين عاما الماضية، إلا أن هنا
اتجاها نحو إلغاء تلك المساعدات تدريجيا بمعدل ٤٠ مليون دولار سنوي
لتصل بحلول عام ٢٠١٠ إلى ما يقرب من نصف قيمتها الحالية (شكل٣).

شكل (٣). التخفيضات المتوقعة في المساعدات الأمريكية لمصر ١٩٩٨ - ٢٠١٠، (بالمليون دولار)

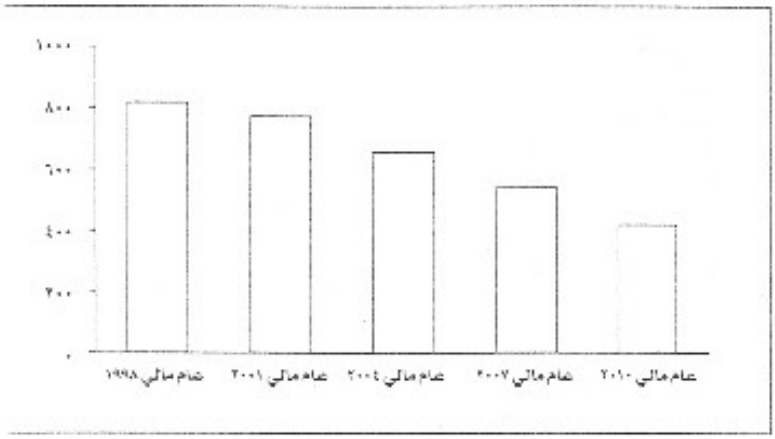

المصدر: سفارة الولايات المتحدة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية، مصر، يوليو ٢٠٠٠.

وليس هناك شك في أن المعونة الأمريكية قد ساهمت بشكل عام ف
تخفيف القيود المالية التي يواجهها الاقتصاد المصري. فمن ناحية، ساعد
المعونة العسكرية على توفير قدر من الموارد كانت الحكومة المصرية ستج
نفسها مضطرة لتوفيرها - كليا أو جزئيا - سواء من الداخل أو الخارج في حا
عدم توافر المعونة. أما من الناحية الأخرى، فساهمت المعونة الاقتصادي
في توسيع البنية الأساسية، وتدعيم سياسات الإصلاح المؤسسي. وعلى

فإن الانخفاض المتوقع في حجم المعونة الاقتصادية مستقبلا يستلزم البحث عن آليات بديلة لتعويض مصر عن نقص الموارد المالية وتمكينها من مواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي.

البدائل المتاحة مستقبلا

وباستعراض البدائل المتاحة لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، يتضح وجود خيارين أساسيين، الأول مفاده ترك الأمور تتطور بشكل طبيعي دون تدخل، أما الثاني فهو توقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة. وفيما يلي نقدم تقييما لكلا البديلين.

البديل الأول: عدم التدخل

من المرجح أن يؤدي ترك الأمور تتطور بشكل طبيعي ودون تدخل إلى نتائج سلبية على كل من الطرفين. فمن ناحية، من المتوقع أن يعاني الاقتصاد المصري من ظاهرة تحويل التجارة عقب توقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي فضلا عن تأثر الاقتصاد المصري من انخفاض المعونة الأمريكية. وبالاضافة إلى ما تقدم، من المتوقع أن تفقد مصر الدعم الموجه لجهود الإصلاح، وهو ما قد يؤثر على قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدلات نمو متزايدة تسمح بتحسين مستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان.

وعلى الجانب الآخر، سوف يعود هذا الاختيار أيضا بخسائر اقتصادية على الولايات المتحدة، وإن كانت تلك الخسائر تعد ضئيلة نسبة لحجم الاقتصاد الأمريكي. فمن ناحية التجارة، من المتوقع أن تنخفض صادرات الولايات المتحدة إلى مصر نتيجة انخفاض حجم المعونة الأمريكية، وكذلك نتيجة دخول الأوروبيين إلى الأسواق المصرية مع إعفائهم من الرسوم الجمركية تطبيقا لاتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي. كما قد يفقد المستثمرون الأمريكيون سوقا كبرى، خاصة مع دخول مصر في اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وتجمع الكوميسا والدول العربية. بيد أن أهم خسارة للولايات المتحدة، على الرغم من تعذر تقديرها، ستكون على الصعيد السياسي، خاصة إذا لم تمارس مصر دورا حيويا في عملية السلام والإسهام في استقرار المنطقة.

البديل الثاني: توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة

وفي ضوء ما سبق، تؤيد هذه الورقة توقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحر وترى أنه الخيار الأكثر ملائمة. وتستند تلك الحجة إلى عدة اعتبارا منها أن تلك الاتفاقية ستساعد على التحول التدريجي للعلاقا الاقتصادية من المعونة إلى التجارة، كما أنها ستعكس التزاما أمريكيا نح مساندة الاقتصاد المصري. وأخيرا، فإنها ستساعد على تفعيل آلية عملي بديلة لضمان قوة واستمرارية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. وم المنتظر أن تعود هذه الاتفاقية بفوائد للبلدين إذا ما تم صياغة الاتفاقي وتطبيقها بالشكل السليم.

هذا وقد قام كل من هوكمان وكونان وماسكاس (١٩٩٨) بتقدير كم للفوائد المتوقعة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة لكل من البلدين، وذل باستخدام نموذج توازن عام لدراسة آثار قيام منطقة للتجارة الحرة بي البلدين (على غرار النافتا) إلى جانب مناطق للتجارة الحرة بين مصر وك من الاتحاد الأوروبي والدول العربية. وبالنسبة للاقتصاد المصري وطبق لتقديراتهم، فإنه من المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى زيادة الناتج المحل الإجمالي بمعدل ١,٨٪ سنويا. وجدير بالذكر أن تلك المكاسب لا تتضم الزيادة المحتملة في الاستثمارات (على غرار ما حدث في المكسيك عق إبرام اتفاقية النافتا) وكذلك التحسن في الإنتاجية. كما أنها لا تشتم على الفوائد المصاحبة لمصداقية الإصلاح التي تكتسبها مصر نتيج دخولها في تعهدات خارجية.

أما بالنسبة للمصدرين الأمريكيين، فتقدر الدراسة ذاتها "تكالي الفرصة البديلة" لعدم إبرام اتفاقية منطقة للتجارة الحرة مع مصر بحوال ١,٧ مليار دولار. كما يرى روبرت لورانس (١٩٩٨) أن الاتفاقية لن تؤدي إل تخفيض العمالة في الولايات المتحدة بل إلى زيادتها، وإن كان بمعدلا متواضعة، نتيجة للتوسع في التجارة. ومع ذلك، فإنه يرى أن الفوائ الرئيسية للولايات المتحدة ستتسم بالطابع السياسي باعتبار أن استقر مصر ونموها ضروريان للاستقرار والتقدم في الشرق الأوسط.

طبيعة اتفاقية التجارة الحرة المنشودة

ومن حيث طبيعة هذه الاتفاقية، فهناك ثلاثة أشكال محتملة. فمن الممكن أن تكون الاتفاقية سطحية بحيث تشمل فقط تحرير التجارة، أو أن تكون عميقة على نهج اتفاقية " النافتا " بحيث تتضمن بالاضافة إلى تحرير التجارة والخدمات تحرير الاستثمار، فضلا عن تنسيق السياسات المحلية (خاصة المتعلقة بالعمالة والبيئة وحقوق الملكية الفكرية). أو قد تكون من النوع الانتقائي لتشمل تحرير التجارة والخدمات، وتحرير الاستثمار، علاوة على التنسيق بين بعض وليس كل السياسات المحلية، حيث إن تبني دولة لبعض سياسات دولة أخرى قد يكون مكلفا نظرا لاختلاف مستويات التنمية في كل منهما.

وهناك عدة اعتبارات تؤيد الاقتراح الثالث وترى أنه الأنسب لمصر والولايات المتحدة. فمن المنظور المصري، ستساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة من النوع الانتقائي على النفاذ إلى الأسواق الأمريكية، والترويج لتدفق الاستثمارات إلى مصر، فضلا عن أنها ستعطي قوة دفع نحو مزيد من الإصلاحات. وبالنسبة لتنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية، يلاحظ أنه على الرغم من أن تبني قانون جديد لحماية الملكية الفكرية من الممكن أن يخدم مصالح مصر، إلا أن الالتزام بمعايير البيئة المطبقة في الولايات المتحدة قد لا يكون مفيدا في المرحلة الراهنة.

أما من المنظور الأمريكي، فيلاحظ أن الاتفاقية الانتقائية تتسق والتحولات التي تشهدها السياسة التجارية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، والتي باتت تعتمد على مسارين للتحرير: المتعدد الأطراف والاقليمي. كما أنها تتسق وأحدث أشكال اتفاقيات منطقة التجارة الحرة الأمريكية مثل النافتا.

الخطوات التالية

وإدراكا لأهمية إرساء علاقات اقتصادية أكثر استقرارا وتواصلا بين الدولتين، اتفقت الحكومة المصرية مع الإدارة الأمريكية في ابريل ١٩٩٧ على دراسة إمكانية توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الدولتين. ومنذ ذلك الحين، عقدت عدة اجتماعات، وتم التوقيع على اتفاقية إط للاستثمار والتجارة في عام ١٩٩٩ تمهيدا للتفاوض الرسمي بشأن اتفاقي منطقة التجارة الحرة.

ويستلزم الوصول إلى تلك الاتفاقية اتخاذ نوعين من الاجراءات: أو تعبئة الرأي العام على جانبي الأطلنطي تأييدا لاتفاقية منطقة التجا الحرة. وثانيا: تسوية المسائل الخلافية. وفيما يتعلق بتعبئة التأييد، فا من الضروري التعريف بأن تلك الاتفاقية ستأتي لصالح كلا البلدين، وه مهمة يفضل ألا يقودها صانعو السياسات فحسب، بل أن يساهم فيها كل قطاع الأعمال الخاص والمؤسسات الفكرية. أما بالنسبة لتسوية الخلاف المتعلقة بالتفاصيل، فهو أمر يستلزم وقتا ومفاوضات جادة. لذا فمن الأفض الشروع فيها الآن. وفي حين أن هذه المفاوضات قد تبدو شاقة وذات صب سياسية في بعض الاحيان، إلا أن النتائج تبدو ممكنة، خاصة أن الطرف على دراية تامة بأن الفوائد تتجاوز تلك المترتبة عن مجرد توقيع اتفاق اقتصادية.

---

* هذا العدد من "*أراء في السياسة الاقتصادية*" نشر باللغة الإنجليزية ف مايو ٢٠٠١.

* لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى كتاب: "*بناء الجسور: اتفاقية تجارة ح بين مصر والولايات المتحدة*." قام بتحريره دكتور/ أحمد جلال، ودكتور/ روب ز. لورانس (١٩٩٨). مؤسسة بروكينجز.

* قام بكتابة هذا العدد من "*أراء في السياسة الاقتصادية*" الدكتور/ أحمد جلا المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات عن المركز واصداراته اتصل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية:

مركز التجارة العالمي - ١١٩١ كورنيش النيل - الدور ١٤ - القاهرة ١١٢٢١ - مصر

تليفون: ٥٧٨١٢٠٢ (٢٠٢)

فاكس: ٥٧٨١٢٠٥ (٢٠٢)

E-mail: eces@eces.org.eg

http://www.eces.org.eg